# تأثير المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية – السورية

# The Impact of the American Variable on Iraqi-Syrian Relations

**م.د. خلف لطيف علي نايف**

**جامعة بغداد – مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**

Khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq

**تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/١٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/١٧**

**الملخص:**

العلاقات العراقية – السورية تكتسب أَهمية خاصة بسبب أهمية هاتين الدولتين وثقلهما السياسي والإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وبسبب التأثير المتبادل لكل منهما في الواقع السياسي للأخرى أيضاً، ذلك إن كل تطور داخلي أَو خارجي في سياسة أحداهما لا بد أن يؤثر على الدولة الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بشكل يفوق ما هو حاصل في معظم الدول الأخرى في العالم، وذلك للقرب التاريخي والجغرافي والإجتماعي بين البلدين.

ورغم كل ذلك، أَثارت العلاقات العراقية – السورية عبر تاريخها الطويل العديد من المواقف المتباينة حتى قبيل تأسيسهما كدولتين جارتين مستقلتين في الفترة ما بين الحربين العالميتين، إذ شابَ العلاقات بينهما الكثير من التوتر والجفاء والإتهامات المتبادلة بأَن الطرف المقابل يعمل على زعزعة الأمن والإستقرار في الطرف الآخر بشتى الطرق والوسائل؛ وذلك بسبب إختلاف وجهات النظر ومصالح الأنظمة السياسية في كلا البلدين، وخصوصاً للفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣، والتي تلتها، فوقعت هذه العلاقات تحت تأثير العديد من المؤثرات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فكانت المؤثرات الدولية كبيرة بثقلها على العلاقات العراقية – السورية، ولا سيما وإن تلك المؤثرات كانت برعاية إستراتيجيات لدول مهمة كالولايات المتحد الأمريكية وروسيا الإتحادية. هذه القوى إستطاعت التدخل في علاقة هذين البلدين العربيين وإحتوائهما من أجل تحقيق مصالحهما في المنطقة، فكلا القوتين إستطاعت توظيف مفهوم التدخل الإنساني لأجل تحقيق أهدافاً سياسية وإقتصادية وعسكرية وأمنية لحماية مصالحهما القومية.

**الكلمات المفتاحية:** التأثير، المتغير الأمريكي، العلاقات العراقية–السورية.

**Abstract:**

Iraqi-Syrian relations gain special importance due to the importance of these two countries and their political and economic weight in the Middle East region, and due to the mutual influence of each of them on the political reality of the other as well, since every internal or external development in the policy of one of

them must affect the other country directly or indirectly in a way that exceeds what happens in most other countries in the world, due to the historical, geographical and social proximity between the two countries. Despite all this, the Iraqi-Syrian relations throughout their long history have raised many different positions, even before their establishment as two independent neighboring states in the period between the two world wars, as the relations between them were marred by a lot of tension, estrangement and mutual accusations that the other party was working to destabilize the security and stability of the other party in various ways and means, due to the difference in viewpoints and interests of the political systems in both countries, especially in the period before 2003 and the period after it, so these relations fell under the influence of many local, regional and international influences and factors, and the international influences were great in their weight on the Iraqi-Syrian relations, especially since those influences were sponsored by the strategies of important countries such as the United States of America and the Russian Federation. These powers were able to interfere in the relations between these two Arab countries and contain them in order to achieve their interests in the region, as both powers were able to employ the concept of humanitarian intervention in order to achieve political, economic, military and security goals to protect their national interests.

**Keywords**: influence, competition, American variable, Iraqi-Syrian relations.

## المقدمة

المتتبع للعلاقات العراقية–السورية يتضح لهُ بأنها مرَّت بالعديد من التطورات المهمة حتى قبل تأسيسهما كدولتين حديثتين، إذ شهدت تلك العلاقات الكثير من حالات الشد والجذب إستناداً إلى طبيعة المصالح بين الطرفين، وكذلك بفعل تأثير العوامل الخارجية وخصوصاً الدولية منها، حيث كان للتدخل الأمريكي في العراق وإزاحة نظام صدام حسين عام٢٠٠٣، ومن ثم تدخل أمريكا وروسيا في سوريا بعد أحداث عام ٢٠١١، دور في تحديد مسار هذه العلاقات.

ويعد العراق وسوريا من الدول المهمة والبارزة في منطقه الشرق الأوسط بصوره عامه والمنطقة العربية خاصة، لما يمتلكان من موقع إستراتيجي مهم يشكّل محور إهتمام العديد من الدول الكبرى، وسعى العراق وسوريا منذ تأسيسهما إلى إقامة علاقات سياسية وإقتصادية، إلا إن هذه العلاقات استمرت بين التطور والتدهور بسبب تبدّل الحكومات في كلا الدولتين سواء نتيجة سقوط الحكومات أو الثورات التي كانت تحدث فيهما، فضلاً عن المؤثر الأجنبي الذي كان يلعب دوراً دون إستمرار وتطور هذهِ العلاقات. فالمعروف أَن سوريا تمثل عمقاً إستراتيجياً مهماً للعراق إلى جانب كونهما ذو إنتماء عروبي واحد، ولعل السبب في تدهور وتلكُّأ العلاقات بينهما يعود إلى طبيعة الأنظمة السياسية التي

تناوبت على الحكم في كلا البلدين. وفي العقود الأخيرة وبعد تعرضه للإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، إتهم العراق الجانب السوري بإيواء المعارضين والإنتحاريين الذين قاموا بالعديد من التفجيرات في مختلف أنحاء العراق، وهذا ماحصل تحدياً في عام ٢٠٠٩، والتي خلفت أعداداً كثيرة من الضحايا الأبرياء، لكن على الرغم مما تقدم بدأت العلاقات تتحسن بين البلدين منذ العام ٢٠١٠، ولغاية إنتهاء حكم بشار الأسد عام ٢٠٢٤، والتي كان من دلائلها الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين بصورة دورية، فضلاً عن وقوف العراق مع الجانب السوري مع بداية الأزمة الحادة التي إجتاحت سوريا عام ٢٠١١، والتي تمثلت بالإحتجاجات والإضطرابات الواسعة في أغلب المحافظات السورية، إذ إن العراق مد يد العون للحكومة السورية على مختلف المجالات، وكان موقفهُ منفرداً لا يشبه المواقف للدول العربية الأخرى.

**أهمية البحث:** للبحث أهميتهُ في أنهُ تناول مرحلة مهمة وحرجة من تاريخ العلاقات بين سوريا والعراق وخصوصاً فترات المحن التي مرت على البلدين، إضافة إلى تسليط الضوء على المؤثرات الخارجية في هذه العلاقات ولا سيما التدخل الأمريكي، فضلاً عن إفتقار المكاتب إلى هكذا بحوث تتناول التطورات التي مرت بها هذه العلاقات بين بلدين عربيين، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي حصلت على هذهِ العلاقات.

**إشكالية الدراسة:** يمكن أن تكون الإشكالية على شكل تساؤلات وهي:

١. ماهو تأثير الظروف التي مر بها البلدين على طبيعة تلك العلاقات؟

٢. ماهي الإستراتيجية التي وضعت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في طبيعة العلاقات العراقية السورية؟

٣. ما هو مستقبل العلاقات العراقية السورية في ضوء إستراتيجيات التدخل الأجنبي ومنها الولايات المتحدة الأمريكية؟

**فرضية الدراسة:** يقوم البحث على فرضية مفادها: أن سوريا تمثل عمقاً إستراتيجياً للعراق وذو إنتماء عربي واحد مما يدل على تبني علاقات وطيدة بين البلدين، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تضع إستراتيجيات تدخلية لأجل تنفيذ أهداف معينة تخص مصالحها الحيوية في هذين البلدين.

**منهجية البحث:** إعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي لمعرفة عمق وتاريخ العلاقات بين سوريا والعراق، وكذلك المنهجين الوصفي والتحليلي على حدٍ سواء، لأنه من المعروف أن المنهج الوصفي يقوم بتوفير القاعدة الأساسية لفهم طبيعة العلاقات بين البلدين، فيما لا يكتفي المنهج التحليلي برصد تفاصيل ما جرى فحسب، بل يسعى إلى تحليل المعلومات المتوفرة، من أجل الوصول إلى النتائج التي تخدم البحث العلمي بصورة دقيقة.

**المدة الزمنية للبحث:** تناول البحث العلاقات بين البلدين منذ تأسيسهما والتأثير الأمريكي فيها، ولغاية إنتهاء مدة حكم بشار الأسد عام ٢٠٢٤.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث إلى ملخص (عربي وإنكليزي)، وثلاثة مطالب وخاتمة وإستنتاجات حيث كان المطلب الأول: تحدث عن نبذة تأريخية عن العلاقات العراقية السورية، أما المطلب الثاني: فقد تطرق إلى التوجه السوري تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكان عنوان المطلب الثالث هو: آثار المتغير الأمريكي في طبيعة العلاقات العراقية السورية والتي يعد محور الموضوع الرئيسي لهذا البحث.

## المطلب الأول: نبذة تأريخية عن العلاقات العراقية – السورية

تميزت العلاقات العراقية السورية منذ قيامها بين التطور والتدهور، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وخسارة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، حاولت سوريا بعدها تطوير علاقاتها مع العراق خوفاً من التهديدات الإسرائيلية، إذ دعت قيام إتحاد بين البلدين وقد رحب العراق بهذا المقترح، إلا إن الأوضاع السياسية في سوريا وتحديداً في هذه المدَّة كانت قلقة بسبب الإنقلابات العسكرية، بدءً من إنقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، الذي عرف بمعاداته للوحدة مع العراق، وعندما تمت الإطاحه بهِ على يد سامي الحناوي الذي أكد دعمه للإتحاد بين البلدين، ولكن أديب الشيشكلي وجه ضربة قاصمة لمشروع الوحدة بإنقلابهِ المعروف عام ١٩٤٩، إلا إن الحكومة العراقية ومؤيديها ظلوا يعملون من أجل هذا الهدف[١].

ومما لا شك فيهِ أن ضعف الوعي القومي والإرتباط بالغرب والضعف الإقتصادي والسياسي للحكومات العربية، وموقف القادة السوريين المعادي للوحدة، إذ كان إتجاه واسع من الجيش السوري ضدها، فضلاً عن عدم جدية بعض القاده العراقيين في مشروع الوحدة، وهناك من رأى إن الإقتصاد العراقي أفضل من الإقتصاد السوري، ولا يريد إشراك السوريين بخيرات العراق، فضلاً عن النزاعات العربية كانت من أسباب فشل الوحدة العراقية السورية[٢].

ومع حدوث إنقلاب عام ١٩٥٨، الذي قضى على النظام الملكي في العراق أصبحت سوريا ضمن الجمهورية العربية المتحدة، التي ضمت سوريا ومصر، والتي لعبت دوراً كبيراً في تقويض الحكومة العراقية، ومع حدوث ثوره ٨ شباط ١٩٦٣، شهدت العلاقات بين سوريا والعراق تحسناً ملحوظاً، لكن مع حدوث ثورة ١٩٦٨، التي قادها البعثيون في العراق التي أصبح فيها أحمد حسن البكر رئيساً للبلاد، بدأ الخلاف السوري العراقي، ولاسيما مع إستلام حافظ الأسد مقاليد الأمور في دمشق عام ١٩٧٠، وصدام حسين زمام الأمور في العراق رسمياً عام١٩٧٩[٣]، ومما لاشك فيه أن هناك بعض الخلافات الحقيقية أو المختلفة التي أسهمت في تقويض العلاقات بين البلدين، وكان من أبرزها الآتي[٤]:

١. إتهام العراق لسوريا بترتيب إنقلاب عسكري في بغداد
٢. إتهام العراق لسوريا بتجاهله شن حرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣.
٣. إتهام العراق لسوريا بقطع مياه نهر الفرات.

٤. قيام سوريا بمطالبة العراق بضعف المبالغ التي كانت تتقاضاها لقاء إستعمال العراق لخط الأنابيب النفطية المارة بسوريا.

٥. إتهام سوريا للعراق بمساعدة الإخوان المسلمين مالياً وعسكرياً، وإتهامات متبادلة بتشجيع الأعمال الإرهابية.

ومع إندلاع الحرب مع إيران عام ١٩٨٠، إختارت سوريا وقوفها إلى جانب إيران، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٢.

وزادت الأوضاع توتراً عندما وقفت سوريا إلى جانب التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩١، والذي أخرجت الولايات المتحدة وحلفائها العراق من الكويت.

بدأ التقارب النسبي في العلاقات بينهما أواخر حكم حافظ الأسد، حيث فتحت الحدود بينهما عام ١٩٩٧، دون مقدمات، ثم بدأت سوريا أكثر فأكثر تطالب برفع الحصار الاقتصادي عن العراق، ويعود هذا التغيير في العلاقات إلى عوامل عدة منها:

١. شعور النظام السوري بأن سقوط صدام حسين ليس قريباً.

٢. أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود.

٣. تزايد عدائية البلدان المجاورة لسوريا (بما فيها تركيا والأردن).

إلا إن الإقتصاد كان العامل الأساسي في التقارب السوري العراقي، وبالنتيجة أثمرت هذهِ العوامل لمصالحة مرتبكة وغير معلنة بأن سوريا قد غيرت موقفها، ثم تنامت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير مع تنصيب بشار الأسد للحكم[٥].

في عام ١٩٩٨ وقع البلدان إتفاقاً يعيد إصلاح أنبوب النفط، الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بميناء بانياس السوري على البحر المتوسط، كما قام وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح بزيارة سوريا في ١٧ آيار ٢٠٠٠، وإعتباراً من تشرين الثاني ٢٠٠٠، كانت سوريا تستلم مابين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يومياً[٦].

وفي العام ٢٠٠١، وقعَّت سوريا مع العراق إتفاقيات سرية مالية تجارية، فتح العراقيون حساباً لدى المصرف التجاري السوري، لكي يسددوا أثمان مشترياتهم، إذ كانوا يودعون في هذا الحساب مايقارب مليار دولار أمريكي سنوياً، ويستلم المصدرون السوريون من هذا الحساب مباشرة وحين وصول البضائع إلى العراق، لم تتضمن هذه العمليات التجارية أية بضائع تحضرها قوانين المقاطعة، إذ إرتفع حجم الصادرات السورية إلى العراق بمعدل سنوي للسنوات (١٩٩٧-٢٠٠٠) وصل إلى أكثر من ٢ مليار دولار سنوياً[٧].

ومما لا شك فيه أن العراق سعى إلى التقارب مع سوريا لكسر عزلته السياسية والإقتصادية، كما إن سوريا تسعى إلى تحقيق نمواً إقتصادياً في ضوء حاجة العراق إليها، لا سيما أنه يرى فيها الشريك الاقتصادي المهم في هذه المرحلة.

**المطلب الثاني: التوجه السوري تجاه العراق بعد ٢٠٠٣:**

عانت الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، العديد من المشكلات التي تتميز بتعدد مصادرها وتنوع أشكالها، فمنها ما ينبع من تفاعلات محددات البيئة الداخلية للدولة، ومنها ما يكون مصدرها الرئيس من خارج حدود الدولة، إذ تؤثر المتغيرات الخارجية ولاسيما الإقليمية بشكل مباشر وكبير في الداخل العراقي، والتي بدورها تؤثر في عملية صنع القرار وإدارة مؤسسات الدولة.

شكلت سوريا عمقاً تأريخياً للعراق، بالرغم من علاقات الجفاء والعداء التي حكمت البلدين ولفترات طويلة، إلا أن سقوط النظام العراق الأسبق في نيسان عام ٢٠٠٣، شكَّل صدمة لسوريا ونظامها الذي أصابتهُ حالة من الذعر لما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة بعد التهديدات الأمريكية بإعادة هيكلة المنطقة سياسياً وإقتصادياً، وبما يتوافق مع رؤيتها في بناء شرق أوسط جديد، يتحقق فيه الأمن والسلام ويتم فيه القضاء على الإرهاب ومحاصرة الأنظمة الإستبدادية في المنطقة وعلى رأسها النظام السوري الذي يعد وفق الرؤية الأمريكية من أكبر الداعمين للإرهاب في المنطقة[٨]، لذا أتسمت العلاقات بين سوريا والعراق بعد عام ٢٠٠٣، بالتوجس والحذر، وذلك بسبب خشية سوريا من أن تكون هي البديل القادم بعد العراق، لذا تم تقسيم العلاقات بين البلدين الجارين بعد ٢٠٠٣، إلى مرحلتين:

**المرحلة الأولى: من (٢٠٠٣- ٢٠١٠):** شهدت هذه المرحلة تصعيداً لحالة التوترات بين الجانبين، إذ دخلت العلاقات السورية العراقية في مأزق كبير، وذلك لتواجد القوات العسكرية الأمريكية بالقرب منها، وهذا يشير إلى إدخالها بين مطرقة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي كان لها الرغبة في تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة. لذلك كانت هناك مصلحة لسوريا في عدم إستقرار الأوضاع في العراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إتهام سوريا بدعم الجماعات المسلحة الأرهابية الوافدة إلى العراق، عن طريق فتح المعسكرات التدريبية لهم في مناطق متعددة في سوريا[٩]. وعلى هذا الأساس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إتخاذها مجموعة شروط وإملاءآت حيال سوريا وكان من أبرزها الآتي[١٠]:

١. عدم إيواء السياسيين العراقيين الهاربين إلى سوريا.
٢. ضبط الحدود ومنع تسلل المسلحين من سوريا إلى العراق.
٣. منع إرسال الأسلحة والذخيرة إلى العراق.
٤. تسليم قادة النظام العراقي الأسبق المتواجدين في سوريا.

لم يكن أمام سوريا خيار آخر سوى القبول بالشروط الأمريكية لتجنب مخاطر الحرب والعدوان ومعالجة الأزمة بمنتهى الحكمة والعقلانية؛ ونتيجة لذلك وافقت سوريا على تسيير دوريات مشتركة أمريكية– سورية على الحدود العراقية السورية، وأكدت على أنها إتخذت سلسلة من الإجراءات لمعالجة الموقف مع العراق سياسياً وأمنياً وإقتصادياً، ولعل من أبرزها[١١]:

١. تحصين الحدود مع العراق.

٢. إلقاء القبض على المتمردين بعد عودتهم من العراق، وإعادة تسفير أعداد كبيرة منهم إلى بلدانهم الأصلية.
٣. تحسين وتطوير العلاقات مع الحكومة العراقية.
٤. تحويل مبالغ محدودة من الأموال العراقية المودوعة في سوريا، من مجموع ٢٦٤ مليون دولار مودعة في البنك التجاري السوري.
٥. التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لتنظيم عملية إقتراع العراقيين في سوريا في إطار الانتخابات العراقية التي جرت في عام ٢٠٠٥.

وفي سياق تطور العلاقات والإنفتاح النسبي بين البلدين، إذ إزداد التبادل التجاري بينهما، حيث كان العراق يستورد مفردات البطاقة التموينية من الأسواق التجارية السورية، وفي ذلك الوقت شكّلت العديد من اللجان المشتركة من وزارتي النقل في كلا البلدين لمعالجة الصعوبات التي تعيق عمليات التبادل التجاري، فضلاً عن إنشاء شركة مشتركة للنقل وتطوير السكك الحديدية ومرفأ طرطوس لنقل البضائع عبره إلى العراق[١٢].

لقد أكَّدت الحكومة السورية على إحترامها لوحدة وسيادة العراق ودوره العربي والإسلامي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وما عزز ذلك هو قيام سوريا بإغاثة آلاف العوائل العراقية النازحة من جحيم العنف الطائفي، وإحتضان عشرات المؤتمرات لقوى وأحزاب وطنية، وتعاملت بمسافة واحدة مع جميع مكونات الشعب العراقي والأحزاب والتركيبات القومية والطائفية المكونة للنسيج العراقي، ومحاولة التوفيق بينهما بالشكل الذي يمنع إنزلاق العراق إلى الحرب والإقتتال الطائفي[١٣].

وسرعان ماحدثت إنتكاسة في تلك العلاقات، إذ تغير الموقف السوري تجاه العراق على أثر مطالبة الحكومة العراقية بشخصيات عراقية موجودة في سوريا، إتهمتهم بالتورط في عمليات إرهابية، من بينها تفجيرات ١٩آب/ ٢٠٠٩، الدامية، التي وقعت في بغداد مستهدفة وزارتي الخارجية والمالية وسببت في وقوع المئات من الشهداء والجرحى، أغلبهم من المدنيين[١٤]. الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبعد سنة من الفتور والتوتر عادت العلاقات الدبلوماسية بين بغداد ودمشق من جديد في أيلول عام ٢٠١٠، وتجسد ذلك بزيارة رسمية قام بها رئيس الوزراء العراقي الأسبق (نوري المالكي)، مما أدى إلى طي صفحات الخلاف الذي إستمر لأكثر من سنة[١٥].

**المرحلة الثانية: منذ العام ٢٠١١ وما بعده:** إن أحداث الثورة السورية التي إنطلقت في آذار من العام ٢٠١١، وحراجة الحكومة السورية التي بدأت بإستخدام العنف والقتل ضد المتظاهرين، إذ أدخلت العلاقات العراقية السورية مرحلة جديدة، إعتباراً من اليوم الأول من إندلاع تلك التظاهرات في محافظة درعا بالجنوب السوري، إذ إتخذت الحكومة العراقية موقفاً حذراً تجاه تلك التطورات الجارية من حولها، وإنَها تقف على الحياد بين الحكومة والمعارضة، وتدعم في الوقت نفسه التطلعات المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية، وبناء دولة العدالة الاجتماعية، مشددة في الوقت ذاته من أن تؤثر تلك الأزمة وتطورها على الوضع السياسي الداخلي للعراق[١٦].

أن أحداث الأزمة السورية عام ٢٠١١، تتضح على الوضع الأمني في العراق، خاصة مع وجود ٦٠٠ كم من الحدود المشتركة والتي لا تتمتع برقابة محكمة من الطرفين، فمعظم مناطق الحدود السورية العراقية رخوة أمنياً، مما يسهل خلق بيئة ملائمة وسهلة للتنظيمات الإرهابية وتسلل الكثير من المقاتلين من سوريا إلى العراق، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية في عام ٢٠١١، حسب الإتفاقية المبرمة بين الطرفين، وهذا الأمر سهل على تشكيل تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) الإرهابي، الأمر الذي لاقى بتبعاته السلبية على الساحة العراقية والأمن الوطني للبلاد وبشكل مباشر[١٧].

كما يمكن الإشارة اليه هو أن الأزمة الخانقة في سوريا والتي إمتدت إلى مايتجاوز الثلاث أو الأربع سنوات، والذي كانت وليدة لظهور تنظيم (داعش) الإرهابي في سوريا عام ٢٠١٣، والذي سيطر على مناطق حيوية حدودية في سوريا يستطيع من خلالها تلقي التمويل والأسلحة والتدريب الكافي لشن هجوم في مناطق أخرى، وهذا ما حصل مؤخراً في العراق[١٨]، بسيطرة التنظيم على أجزاء من وادي نهر الفرات في العراق، ومدينة الموصل والأنبار وأجزاء من المناطق المتنازع عليها على طول خط السيطرة الكردي، وأجزاء كبيرة من الحدود العراقية السورية. وفي سوريا: يسيطر التنظيم على الرقة عاصمتهُ المعلنة، فضلاً عن حقول النفط وغيرها من المدن والبلدات الصغيرة، خاصة في شمال شرق سوريا ووسطها وشرقها، إذ إستطاع التنظيم الإرهابي تمويل عملياته الخاصة من خلال ما يحصل عليه من عائدات النفط والضرائب والسرقة والإبتزاز[١٩].

لذا وعلى الرغم من الإعلان الرسمي لهزيمة تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق عام ٢٠١٧، إلا أن هناك بعض المعلومات التي تشير إلى أن هذا التنظيم لا يؤتمن وقد يعيد نشاطاته الإرهابية، وهذا ما حصل في البادية السورية العراقية بعد تعافيه من سلسلة الهزائم التي لحقت به.

مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن موضوع الموقف السوري تجاه العراق يمكن أن يوصف بالمؤثر مقارنة مع مواقف الدول العربية الأخرى، إذ إنه قد تلقى الإتهام المباشر لأكثر من مرة من الحكومات العراقية، وإن تراجعت حدت تلك الإتهامات في الآونة الأخيرة، وأن الخاسر الوحيد من تلك التطلعات هو الشعب العراقي.

الملاحظ إن المرحلة الثانية (٢٠١١، وما بعدها) قد تخللتها محاولات عدة لتنظيم داعش الإرهابي للعودة في سوريا وهذا بالتأكيد المطلق قد أثر على العراق، إذ إزداد الحديث في الآونة الأخيرة عن خطر داعش في سوريا، وباتت تطلق تحذيرات من قبل مسؤولين أمريكيين لإزاحة الشك عن نوايا غير حسنة تريدها الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك تنظيم داعش الإرهابي بغية صرف الأنظار عن طلب العراق مغادرة قواتها لهُ، وكذلك تثبيت موطىء قدم لها في كل من العراق وسوريا. هذه الأحداث رافقت دعوات الحكومات العراقية وبشكل مستمر لبدء القوات الأمريكية بعملية الإنسحاب من البلد، إذ إستندت واشنطن على تنظيم داعش لتأخير أو إلغاء عملية الإنسحاب من خلال دعم التنظيم ونشر معلومات

تفيد بتكرار سيناريو عام ٢٠١٤، عبر الإعتماد على بقايا داعش الذي ومنذ خسارته في الباغور السورية عام ٢٠١٩، وقبلها بعامين في العراق، لم يعد يمتلك أي سيطرة مكانية[٢٠]. حيث إستفاد هذا التنظيم من بعض الظروف التي ساعدت على عودة نشاطه هنا وهناك، إذ إنشغلت الحكومات بوباء كورونا عام ٢٠٢٠، وكذلك إنسحاب أغلب القوات الروسية من سوريا؛ بسبب الحاجة إلى حشد قواتها العسكرية في أوكرانيا[٢١].

ومن كل ما تقدم يمكن إستنتاج: أن داعش ما زال يمتلك خلايا نائمة وقواعد ومعسكرات تدريب في مدن سورية كثيرة كحمص وحماة والرقة ودير الزور، والتي تعمل بسرية وحذر، ومن المرجح أن تصبح الحدود العراقية – السورية معرضة للخطر بشكل كبير مستقبلاً، وكذلك نستنتج أن داعش آيدلوجية متطرفة قائمة، فالقضاء عليه عسكرياً لا يعني نهايته، وهذا يعتمد على إيجاد مقاربات أمنية متكاملة، ومعالجات جذرية لكل أشكال التطرف والإرهاب، لأن الجهد العسكري وحده لن يحقق الهزيمة الدائمة لهذا التنظيم الإرهابي.

وفي تطور خطير ينذر بكارثة أو حرب بالوكالة سببه أمريكا ومتضررها الوحيد العراق، إذ أصدرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عفواً عاماً عن بعض السجناء الموجودين لديها، كانت الحصة الأكبر لقيادات في الخط الأول لتنظيم لداعش، وهناك مؤشرات تفيد بوجود تفاهم غير معلن بين الجانب الأمريكي و(قسد)، بهذا الخصوص، كذلك هناك ضغط تركي وتقارب بين الأخيرة وسوريا. المخاوف من هذا العفو تكمن في المنطقة الخطرة المتمثلة بجبل سنجار، حيث يتشارك العراق مع سوريا في هذا الإمتداد الذي يخضع إلى (قسد)، ويحتوي هذا الجبل على أنفاق واسعة تمتد إلى مسافات طويلة وتستخدم حالياً للتنقل والتهريب بين الجانبين العراقي والسوري[٢٢].

ووفق هذه المعطيات الجديدة التي حدثت في تموز ٢٠٢٤، وإطلاق سراح مجاميع من تنظيم داعش الإرهابي من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ولتجنب ما حصل لنا عام ٢٠١٤، على يد هذا التنظيم الإرهابي، يمكن أن نأخذ الحيطة والحذر ونتبع الآتي:

١. تعزيز قيادة قوات حرس الحدود بقوات إسناد (خط ثاني) من الجيش العراقي على الحدود العراقية – السورية في المناطق الواهنة والتي لا توجد فيها قوات إسناد لمنع تسلل العناصر الإرهابية من الجانب السوري إلى الأراضي العراقية.

٢. مراقبة الشريط الحدودي العراقي – السوري بواسطة الطيران المسير وتعزيز القوات الماسكة للشريط الحدودي بالكاميرات الحرارية والتصدي بحزم لأي محاولات إختراق للحدود الغربية للبلاد.

٣. فتح غرفة تنسيق إستخباري لجميع الوكالات الأمنية والأجهزة الإستخبارية داخل مقرات حرس الحدود لمتابعة الشريط الحدودي ضمن مناطق إنتشارهم وتزويدهم بالمعلومات الإستباقية.

**المطلب الثالث: آثار المتغير الأمريكي في طبيعة العلاقات العراقية– السورية:**

يعد العامل الأمريكي فاعلاً ومؤثراً في العلاقات العراقية السورية، ولا سيما بعد إحتلال العراق عام ٢٠٠٣[٢٣]، فمع بداية إعلان الحرب على العراق تصاعد توتر العلاقات السورية – الأمريكية لصالح توثيق العلاقات مع العراق، لا سيما بعد إتهام سوريا من قبل الولايات المتحدة كإحدى دول محور الشر ودعمها للإرهاب في العراق، إذ وقفت سوريا موقفاً مناهضاً للحرب على العراق، وصرح الرئيس السوري (بشار الأسد) في إحدى مقابلاتهِ قائلاً: " لن ينجح المعتدون في السيطرة على العراق، وستواجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مقاومة شديدة للغاية "، مشيراً إلى إن العراق يشكّل عمقاً إستراتيجياً لسوريا[٢٤].

إن معارضة سوريا للغزو الأمريكي على العراق غيَّر المعادلة الأمريكية، مما دعى الكونغرس الأمريكي إلى سن قانون (محاسبة سوريا وإستعادة السيادة اللبنانية)* . وبالرغم من تبعات ذلك القانون، فإن سوريا لم تكتفي بالهجوم الإعلامي على الاحتلال وإدانتهُ لها، بل رفضت أن تتجاوب أيضاً مع المشاريع السياسية الأمريكية في العراق، ووصفت دمشق هذا الإمتناع على إنه موقف عربي جماعي، غير أن دولاً عربية منها مصر والمغرب والإمارات وعمان رحبت بمجلس الحكم وإعتبرت أنه يمثل الشرعية لتمثيل العراق[٢٥].

يمكن الإستنتاج: بأن سوريا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أصبحت من أكبر الخاسرين، وفي مقدمتها الخسارة الكبيرة لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأمريكية أثناء حربها على العراق، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ترى بأن سوريا تمثل مع إيران محور شر، كما إنها دولة ترعى الإرهاب، ويمكن إجمال ذلك بسببين[٢٦]:

١. إن سوريا ضلت بمنأى عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، فبالتالي إن الأخيرة ترى بأن سوريا تشكّل خطراً على مستقبلها، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة بمحاربة سوريا بشكل غير مباشر.

٢. التطور الكبير في العلاقات السورية الإيرانية، والذي أثّر بشكل سلبي على العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا.

يمكن القول: إن هذه المعطيات تكون قد شكَّلت الدافع والمبرر لتدخل سوريا بالعراق، لا سيما وأن لها دور في الحسابات الأمريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب، إذ إنها برزت كلاعب في الشأن العراقي، لكون سياستها هي سياسة تدخل نشط في العراق، بغية إضعاف التأثير الأمريكي وزعزعة الخطط الإنتقالية، فضلاً عن إنها تعد العراق عمقاً إستراتيجياً لها، وعليه فإن من أولوياتها أن ترسم الخارطة السياسية للعراق بما يتناغم ويتلائم مع مصالحها.

من جانب آخر، فإن الضغوطات الأمريكية على سوريا لازالت مستمرة من أجل ضبط حدودها وعدم العودة على صفحة عام ٢٠١٤، وما تلاها التي شهدت تدفق الإرهابيين إلى العراق، بالرغم من الجهود المبذولة من الجانب السوري في محاولة لضبط حدودها مع العراق، وفي وقتها حث (روبرت فورد)

سفير الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، بأن تبذل الأخيرة المزيد من الجهود لمنع تدفق المقاتلين إلى العراق، وقال أمام مجلس الشيوخ الأمريكي " أن عدد المقاتلين الذين يعبرون الحدود السورية إلى العراق قد إنخفض من ١٠٠ إلى نحو ١٠ باليوم الواحد، بعد أن أسهمت سوريا فعلياً في تفكيك شبكات هذه المجاميع "، مؤكداً على ذلك الجنرال (ريمون توماس أوديرنو) قائد القوات الأمريكية في العراق، في ١٧/ آب / ٢٠٠٩، بأن عدد المقاتلين الأجانب الذين يتسللون إلى العراق إنخفض بصورة لافته، إلا أن سوريا تبقى مصدر قلق[٢٧].

ومع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) إلى البيت الأبيض، تم تجديد العقوبات الاقتصادية على سوريا بحجة عدم الثقة بالنظام الحاكم، والقلق من دعمه المتزايد للمتطرفين في العراق ولبنان وكذلك الحركات الفلسطينية[٢٨].

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ضغوطاتها على الحكومة السورية هو لتحقيق مطالبها والمتمثلة بالآتي[٢٩]:

١. إيقاف الحكومة السورية دعمها لحزب الله في لبنان، وتعمل على تصفية وتفكيك قواته والإنسحاب من جنوب لبنان.

٢. إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق ولا سيما (منظمة حماس) و (الجهاد الإسلامي).

٣. مشاركة سوريا في الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب.

٤. إيقاف المساعي السورية الهادفة إلى إمتلاك الأسلحة المحظورة.

إن هذه الأهداف تخدم بالضرورة المشروع الأمريكي في المنطقة والذي يجد في سوريا عاملين مهمين لتحقيق هذا المشروع وهما[٣٠]:

– أن لا يكون لسوريا دور إقليمي في المنطقة.

– إن نظام الحكم القائم في دمشق يعد جزء من أنظمة لا تتوافق مع مشروع الولايات المتحدة في المنطقة، بينما ترى سوريا بأنها لا تزال قادرة على تأدية دور إقليمي ولو بمستويات محدودة، وأنها قادرة أيضاً على إجراء تكيفات هيكلية على المستويين الداخلي والخارجي، تجعل من النظام مقبولاً في واشنطن في ضوء التعاون معها. من ناحية أخرى فمع إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية أواخر عام ٢٠١١، من العراق تبين مدى التغيير الإستراتيجي الذي طرأ في المنطقة، إذ تحولت سوريا بديلاً عن العراق إلى ساحة صراع وتنافسن الأمر الذي أدَّى إلى نشوء حالة إستقطاب مريرة[٣١].

إن تنامي الأزمة السورية وإنهيار نظامها السياسي عام ٢٠١١، أدى إلى التأثير في أوضاع العراق الداخلية، وبالتالي لابد أن يتمكن العراق من لعب دور الموازن في سلوكياته عبر قنواته الرسمية من أجل أن يكون قادراً على مواجهة أي إحتمال بشأن سوريا، بلا شك، قد تضرر العراق من الأوضاع التي مرت بها سوريا وما تزال لعدة أسباب[٣٢]:

١. **إقتصادياً:** وذلك من حيث الإستيراد وسد إحتياجات السوق العراقي، فسوريا تعد سوقاً رخيصاً للعراقيين، وكذلك الخدمات السياحية، فضلاً عن البدائل الإستراتيجية في التصدير لأهم سلعة في العراق وهي النفط.

٢. **أمنياً:** إذ فتحت على العراق جبهة أمنية عريضة جداً من أقصى الشمال إلى الجنوب، بحدود الدول المجارة للعراق وهي: (تركيا وإيران والكويت والسعودية)، فضلاً عن إقليم كردستان في الشمال.

٣. **جيبولوتيكياً:** إذ تمثل سوريا منفذاً للعراق إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يؤَّمن هذا المعطى خيارات متنوعة لصانع القرار العراقي، خصوصاً في ضوء الضغوط التي قد تمارسها دول الخليج ولا سيما الكويت عبر ميناء مبارك الكويتي الذي يشكّل تأثيراً مستقبلياً على ممرات العراق المائية عبر الخليج، وهذا ماجعل لدى العراقي مساعي جدية في محاولته لمد أنبوب عبر اللاذقية إلى البحر المتوسط، الأمر الذي سيساهم في توطيد العلاقات الإقتصادية وما ينجم عن ذلك من تطوير العلاقات الإستراتيجية المشتركة بين الطرفين.

يمكن إستنتاج: إن الرغبة الأمريكية بوجود دائم لها في العراق، ليس بعيداً عما يدور في سوريا أيضاً، فتطورات التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا خلقت ظرفاً مؤثراً على القيادة الأمريكية مما دفعها للعودة تدريجياً للعراق، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (إشتون كاتر)، في ٢٠١٦/١٢/٤، مرجحاً إمكانية إستمرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق.

أما المرحلة التي تلت إدارة الرئيس الأسبق (أوباما)، مرحلة الرئيس السابق (دونالد ترامب): فقد طبعت على السياسة الأمريكية تجاه سوريا خلال هذه المدة سمة واضحة مفادها: أن الإدارة الأمريكية لن تتدخل ضد النظام السوري بشكل مباشر، وأن معركتها التي دخلت بها بدعم دولي هي ضد تنظيم (داعش) الإرهابي وليس ضد نظام الأسد. فقد كانت إحدى نوايا الرئيس (ترامب) أثناء حمتهِ التي خاضها عام ٢٠١٦، هو إنسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وهذا ما أعلن عنهُ رسمياً في ٢٠١٩/١٢/١٩، إذ أشارت تقارير بنقل القوات من سوريا إلى العراق. إلا سرعان ما جرى التعديل على هذا القرار وتم إعادة جزء من القوات إلى سوريا بحجة إكمال عمليات تحرير المناطق التي تقع تحت سيطرة (داعش) الإرهابي، لما يمثلهُ هذا التنظيم من خطورة على مصالح الولايات المتحدة في سوريا والعراق، إذ أن تراجع (ترامب) عن قراره بسحب قواته من سوريا وإعادة الإنتشار مرة أخرى، جاء بعد ضغوطات داخلية وخارجية على إدارته حول قراره المتخذ[٣٣].

أما مؤخراً ومع تولي الرئيس الأمريكي (جوبايدن) السلطة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠، فأن هناك ثمة مؤشرات على أن إدارة الرئيس ستتجه لتبني إستراتيجية مختلفة عن إدارة سابقه (دونالد ترامب)، إذ ستعمل على إعادة الدور الأمريكي في سوريا، بعد تراجعه بشكل كبير خلال المرحلة السابقة. ومع ذلك يبقى للرئيس وإدارته هوامش كثيرة تسمح بحيز واسع من التغييرات، وتكسب هذه الهوامش أهمية إضافية عندما يتعلق الأمر بإحداث تغييرات ملموسة في مسار البوصلة الأمريكية، بالنسبة لدول كثيرة دون أن

يؤثر ذلك على المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية[٣٤]. وإشارة حملة الرئيس (بايدن) لعدد من القضايا ذات الأبعاد الإنسانية المرتبطة بالإرهاب، مثل الإرهابيين العائدين إلى دولهم أو النساء والأطفال الموجودين في مخيمات المعتقلين من الإرهابيين، ورغم إثارة هذه القضايا فإنهُ لم يقدم تصوراً واضحاً لهذهِ الملامح[٣٥].

هنا يمكن الإستنتاج، بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدركة تماماً بأن الصراعات الأخيرة في سوريا والعراق أصبحت إمتداداً للحملة العالمية التي بدأت بعد أحداث أيلول/٢٠٠١، ويجب عليها القضاء على تنظيم (داعش) الإرهابي، وغيرها من المجاميع الخارجة عن القانون كونها تشكل تهديدات مباشرة على أمن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فضلاً عن حماية مصالحها الحيوية للحيلولة دون أن يصبح الوضع أكثر خطورة مع عدم الاستقرار في المنطقة، وإنهاء الهيمنة الإيرانية، وإثبات مصداقية الولايات المتحدة كحليف، وطرح التسوية على الأعداء المحتملين مثل روسيا والصين.

## الخاتمة:

مرت العلاقات العراقية السورية بحالة من الشلل التام لعقود طويلة، تنفست لفترات قصيرة لم تسعفها لكي تحيا بصورة دائمة على الرغم من جميع المشتركات الثابتة والمتغيرة بين البلدين، والتي لم تتوفر مع أي دولة مجاورة للعراق. الواقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي يدفع بإتجاه تبني علاقات وطيدة بين العراق وسوريا، لاسيما وان الواقع الدولي الراهن يتجه نحو البحث عن السلام والامن والرفاهية والتعاون المشترك، فضلاً عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الارهاب وضبط الحدود، وهي دوافع مهمة لكلا الطرفين في تبني سياسة معقولة ومنطقية لإقامة علاقات دولية ناجحة بين العراق وسوريا. وتمتلك سوريا من الآليات والوسائل اللازمة لحماية مصالحها في العراق التي يمكن أن يمكن أن تؤثر على مستقبل العملية السياسية فيه بعد الانسحاب الأمريكي، فسوريا كانت الحاضنة المهمة لرموز الحكومة الحالية قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣، واستمرت في نهجها السابق بإحتضانها لرموز المعارضة العراقية للحكومة الحالية، وهذه الإستراتيجية تميزت بها سوريا عن غيرها من دول الجوار العربية والإسلامية، فعندما كانت تتفق مع إيران يوماً في احتضانها للمعارضة العراقية اختلفت معها حالياً، لأن الايدلوجية القومية التي تتبناها سوريا لا تتماشى مع الخط الإيراني في العراق، إذ تسعى دوماً أن يكون لها تأثير في الحكومة العراقية الحالية، وهذا ما نراه في الوقت الراهن، ولهذا فان الحكومة السورية لم تتوان في العمل ضد الحكومة العراقية في حالة تعرض مصالحها للخطر، معتقدة ارتباطها بالإتفاقية العراقية – الأمريكية التي تعدها سوريا معادية لها، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية توظف سياستها الخارجية لضمان أمنها ومصالحها الحيوية عبر زيادة قوتها في جميع المستويات، إنطلاقاً من الترابط الكبير بين متطلبات أمنها القومي ومعطيات قوتها على الصعد كافة.

أما المتغير الآخر الذي تسعى سوريا إلى إتباعه أن يكون لها نفوذ في مستقبل العملية السياسية في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق وبشكل نهائي، هو الجانب الإقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق في إعادة فتح خط أنابيب (كركوك– بانياس).

إن إعادة فتح هذا الخط من شأنهُ توفير وقود منخفض التكلفة، فضلاً عن الإيرادات المهمة التي يوفرها لخزينة الحكومة السورية عن طريق رسوم العبور، ومن هنا يتبين أن الإهتمام السوري في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي سينصب في عدة إتجاهات أهمها الجانب الأمني و الإقتصادي وتوجهات الحكومة العراقية المستقبلية، لأن ظهور عراق غير مستقر يهدد بالتأكيد النظام القومي السوري وإستقراره السياسي والإقتصادي، ومن ثم يمكن القول أن العلاقات العراقية السورية هي مرآة عاكسة لواقع توازن القوى الإقليمي من جهة، وخرائط التحالفات والصراعات التي تحدث في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

إن صناع القرار العراقي وان تعاقبوا على حكم العراق بحكومات مختلفة للمدة مابعد ٢٠٠٣، فان خطواتهم متشابهة للتقدم بأتجاه سوريا، وربما لم يختلفوا كثيراً عن سلفهم النظام السابق قبل ٢٠٠٣، وعليه يتوجب من صنَاع القرار المستقبلي للعراق بعد إنتخابات ٢٠١٠ النيابية، والدورات اللاحقة أن يراعوا الخطوات التالية:

**أولاً:** إجراء مصالحة حقيقية تفضي الى مشاركة الجميع بالعملية السياسية، للأسباب الآتية:

١. إنهاء مبررات العنف وفتح الطريق أمام إقامة علاقات قوية بين العراق وسوريا وعلى كافة الصعد.

٢. إنهاء مبررات تدخل الجيران بهدف نصرة مجموعة على حساب مجموعة أُخرى.

٣. تقديم صورة حقيقية عن الديمقراطية في العراق، وتبني مبادئها قولاً وفعلاً، والغاء مفهوم العنف في الوصول الى السلطة.

٤. تقديم تطمينات الى المجتمع الدولي متمثلاً بالأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهي أطراف ضاغطة بإتجاه دمج البعثيين وعودتهم الى الحياة السياسية مشاركين إيجابيين في بناء العراق.

٥. تقديم ضمانة إلى الدول والشركات الراغبة بالتعاون مع العراق في مجالات البناء والإعمار والنفط والعلاقات الدولية الأخرى، للمجيء والعمل داخل العراق.

٦. تحقيق مطلب إجتماعي نامي يهدف إلى ضم الجميع تحت خيمة العراق، وإعلاء مفهوم المواطنة المتساوية في دولة المواطنة.

٧. إنهاء معاناة المهجرين، وأغلاق ملف المهجرين خارج العراق بعد إزالة الأسباب المؤدية لذلك.

٨. الإستفادة من الكفاءات العلمية والفنية والأدبية وغيرها من المهارات التي يتمتع بها هؤلاء بعد دمجهم بالمجتمع بشكل حقيقي.

**ثانياً:** تبني خطاب سياسي معتدل مع الجيران، وبالذات سوريا، ورأب الصدع الحاصل في العلاقات بين البلدين.

**ثالثاً:** تفعيل الإتفاقيات المبرمة مع الحكومة السورية وإتاحة الفرصة للمزيد من التعاون، وبالذات موضوع فتح إنبوب النفط العراقي المار عبر سوريا، وإنبوب الغاز المستقبلي من حقل عكاز غرب العراق إلى الأسواق الأوربية عبر بوابة سوريا على البحر الأبيض المتوسط.

**رابعاً:** تحييد ملف العلاقات مع سوريا عن التجاذبات السياسية الداخلية والتأثير الخارجي وبالذات الأمريكي، والعمل بشكل إيجابي لتقريب وجهات نظر سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية ولعب دور إيجابي بذلك، وكذلك تعضيد موقف سوريا المشروعة بتحرير الجولان المحتل.

**خامساً:** إنشاء منظومة من العلاقات المترابطة بين العراق وسوريا وتركيا، لتأمين متطلبات العراق من حصتهِ المائية من نهري دجلة والفرات وبشكل عادل.

**سادساً:** العمل على إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، وذلك لغرض إنماء العلاقة بين البلدين، إسوة بعلاقة سوريا مع تركيا وغيرها من الدول العاملة بهذا المبدأ.

**الهوامش:**

(١) محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص١٩١-٢١٠.

(٢) محمد جعفر فاضل الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١١-٢٣٠.

(٣) أحمد سلمان محمد، فيصل شلال عباس، العلاقات العراقية السورية الواقع والآفاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة الآداب، العدد ١١٣، ٢٠١٥، ص٣٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٤٥.

(٥) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٧، ص١٨.

(٦) سوريا في ظل بشار الأسد التحديات السياسية الخارجية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤. ص١٧.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) دهام محمد العزاوي وياسر علي إبراهيم، العراق ودول الجوار: قراءة في المواقف المتضاربة، عن كتاب: علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي للدولة (وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٩١.

(٩) إسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي: مدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٠٣.

(١٠) قحطان أحمد سليمان، سوريا والعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩): الثوابت والمتغيرات، المجلة السياسية الدولية، العدد ١١، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص١٠.

(١١) المصدر نفسه، ص١٠.

(١٢) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٩٦.

(١٣) دهام محمد العزاوي وياسر علي إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(١٤) باسم عبد الهادي، واقع العلاقات العراقية السورية والسيناريوهات المستقبلية، دراسات سياسية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم السياسية في بيت الحكمة، العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٥.

(١٥) صالح غانم حسين، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الساعي للطباعة والتوزيع، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص ص١٠٧-١٠٨.

(١٦) وداد جابر غازي، العلاقات العراقية السورية: الواقع وسبل التعاون، بحث منشور في ملف العراق وعلاقاته الخارجية: الواقع والآفاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٠٦.

(١٦) إبراهيم حسيب، مستقبل العراق في خضم التحولات الإقليمية: سوريا تحدياً، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص ص٢٣-٢٦.

(١٨) إبراهيم منشاوي، التراجع للوراء: الدولة العراقية تترنح أمام داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٥.

(١٩) بن كونوبال وآخرون، التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية: إختيار إستراتيجية جديدة للعراق وسوريا، دراسة أعدتها مؤسسة راند سانتا مونيكا-كاليفورنيا الأمريكية، ٢٠١٧، ص٨.

(٢٠) سلام الإبراهيمي، عودة داعش في سوريا وأثرها على العراق، هيئة الحشد الشعبي: مديرية الأعلام العامة (المعلومات والدراسات الإستراتيجية)، شعبة الدراسات السياسية والأمنية، بغداد، ٢٠٢٤،ص ص١-١٠.

(٢١) سلام الإبراهيمي المصدر السابق، ص ص١-١٠.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) عادل حمزة عثمان وعامر هاشم عواد، أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية السورية: دراسة سياسية قانونية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٦٣.

(٢٤) أحمد سلمان محمد، العلاقات العراقية السورية: الواقع والآفاق، مجلة الآداب، العدد١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٣٥٣.

(*) قانون محاسبة سوريا وإستعادة السيادة اللبنانية: هو مشروع قانون من الكونغرس الأمريكي تم تمريره ليصبح قانوناً في ١٢/ ديسمبر/ ٢٠٠٣. الهدف المعلن لمشروع القانون هو وضع حد لما تعده الولايات المتحدة دعماً سورياً للإرهاب، وإنهاء الوجود السوري في لبنان، الذي كان سارياً منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، ووقف تطوير سوريا المزعوم لأسلحة الدمار الشامل، ووقف إستيراد سوريا غير المشروط للنفط العراقي، وإنهاء شحنات غير قانونية من المواد العسكرية إلى القوات المعادية للولايات المتحدة في العراق. لمزيد من التفاصيل حول القانون ينظر إلى: دنيا الوطن، النص الكامل لمشروع قانون أمريكي للإطاحة بالنظام السوري، صحيفة دنيا الوطن، غزة، ٢٠٠٥/٣/٩، ص ص٢-٣.

(٢٥) لقاء مكي، الدبلوماسية السورية وتعاملها مع غزو العراق وتداعياته، شبكة الجزيرة الإخبارية ٢٠٠٧، عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/2005/03/25

(٢٦) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية: دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن العراقي الداخلي، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٨.

(٢٧) صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٤٣٢)، ٢٠١٠/٣/١٧.

(٢٨) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السورية، مجلة دراسات دولية، العدد(٦٤-٦٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٥٣.

(٢٩) منى حسين عبيد، المتغير الأمريكي وأثره في العلاقات العراقية السورية، مجلة دراسات دولية، العدد٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢١٢.

(٣٠) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٣١) نبذه مختصرة عن الأزمة في سوريا عام ٢٠١١، والموقف الأمريكي عنها: لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية سياسة خاصة تجاه الأحداث في سوريا وما تشهده من تطورات تمس مصالحها في الشرق الوسط بشكل- - مباشر والعراق بشكل خاص، إذ حرصت الولايات المتحدة على إستثمار ما يحدث في سوريا لتحقيق مصالحها، أو على أقل تقدير العمل على عدم تأثير تداعياتها على مصالحها الحيوية وحلفاءها في سوريا ذاتها أو في عموم المنطقة، فقد وعدت الإدارة الأمريكية بعد شهرين من إنطلاق المظاهرات ضد النظام السوري إلى إجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين من خلال إجراء إصلاح سياسي حقيقي يتيح لقوى المعارضة أن يكون لها دوراً فاعلاً في الحكم، كما تضمنت التصريحات الأمريكية آنذاك الدعوة إلى وقف العنف وعدم قمع المتظاهرين، إلا أن الموقف الأمريكي تحول إلى ممارسة الضغط على النظام السوري، من خلال فرض عقوبات مالية وإقتصادية في ١٨/ آيار / ٢٠١١، شملت الرئيس السوري وعدداً من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، فبالرغم من أن الرئيس الأمريكي آنذاك (باراك أوباما) أشار إلى أن (بشار الأسد) فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي، إلا أنهُ لم يدعه إلى التنحي عن الحكم، ولم يقدم (أوباما) على ذلك الموقف إلا في ١٨ آب ٢٠١١، للمزيد ينظر إلى: مثنى فائق مرعي، السياسة الأمريكية تجاه سوريا بين إدارتي أوباما وترامب: التحول والمحددات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مؤتمر كلية العلوم السياسية ٣، ٢٠١٩، ص٧.

(٣٢) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية السورية في ضوء التدخل الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٨، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ص٩٤-٩٥.

(٣٣) عراق أحمد، الباب الدوار: لماذا تنسحب القوات الأمريكي من سوريا إلى العراق، صحيفة البيان، الإمارات، ٢٢/يناير/ ٢٠١٩، على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-22-1.3466811

(٣٤) محمود عثمان، ملامح إستراتيجية جو بايدن في سوريا(تحليل)، وكالة الأناضول، أنقره، بتاريخ: ٢٠٢١/١/٢٦، عبر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar

(٣٥) دلال محمود، قضايا السياسة الخارجية للمرشح الديمقراطي جوبايدن، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٢، المجلد ٥٥، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٠٣.

## المصادر

### الكتب العربية والكتب المترجمة


١) إبراهيم حسيب، مستقبل العراق في خضم التحولات الإقليمية: سوريا تحدياً، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣.

٢) إبراهيم منشاوي، التراجع للوراء: الدولة العراقية تترنح أمام داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤.

٣) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨.

٤) محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٥) سوريا في ظل بشار الأسد التحديات السياسية الخارجية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن،٢٠٠٤.

٦) صالح غانم حسين، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الساعي للطباعة والتوزيع، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٧) وداد جابر غازي، العلاقات العراقية السورية: الواقع وسبل التعاون، بحث منشور في ملف العراق وعلاقاته الخارجية: الواقع والآفاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

٨) جمال عبد الكريم رزق الدبايبة، العلاقات الأمريكية – الروسية وأثرها على الصراعات الإقليمية في

٩) المنطقة العربية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٤.

١٠) سامر سلمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط (الازمة السورية إنموذجاً) دار الرافدين للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٧.

١١) مثنى فائق مرعي، السياسة الأمريكية تجاه سوريا بين إدارتي أوباما وترامب: التحول والمحددات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مؤتمر كلية العلوم السياسية ٣، ٢٠١٩، ص٧.


### الأطاريح والرسائل:


١) للمزيد ينظر: مهند عبد الرشيد الجنابي، الدور العراقي في البيئة الإقليمية (الكوابح والفرص)، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.

**الدوريات:**


١) أحمد سلمان محمد، فيصل شلال عباس، العلاقات العراقية السورية الواقع والآفاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة الآداب، العدد ١١٣، ٢٠١٥.

٢) إسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي: مدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.

٣) باسم عبد الهادي، واقع العلاقات العراقية السورية والسيناريوهات المستقبلية، دراسات سياسية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم السياسية في بيت الحكمة، العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٣.

٤) أحمد سلمان محمد، العلاقات العراقية السورية: الواقع والآفاق، مجلة الآداب، العدد١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

٥) سلام الإبراهيمي، عودة داعش في سوريا وأثرها على العراق، هيئة الحشد الشعبي: مديرية الأعلام العامة (المعلومات والدراسات الإستراتيجية)، شعبة الدراسات السياسية والأمنية، بغداد، ٢٠٢٤.

٦) عادل حمزة عثمان وعامر هاشم عواد، أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية السورية: دراسة سياسية قانونية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٧) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية، دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٧.

٨) قحطان أحمد سليمان، سوريا والعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩): الثوابت والمتغيرات، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٠، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.

٩) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السورية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٤-٦٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

١٠) منى حسين عبيد، المتغير الأمريكي وأثره في العلاقات العراقية السورية، مجلة دراسات دولية، العدد٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

١١) مثنى فائق مرعي، السياسة الأمريكية تجاه سوريا بين إدارتي أوباما وترامب: التحول والمحددات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مؤتمر كلية العلوم السياسية ٣، ٢٠١٩.

١٢) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية السورية في ضوء التدخل الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٨، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

١٣) دلال محمود، قضايا السياسة الخارجية للمرشح الديمقراطي جوبايدن، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٢، المجلد ٥٥، القاهرة، ٢٠٢٠.

**التقارير والصحف والمؤتمرات:**

١) بن كونوبال وآخرون، التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية: إختيار إستراتيجية جديدة للعراق وسوريا، دراسة أعدتها مؤسسة راند سانتا مونيكا– كاليفورنيا الأمريكية، ٢٠١٧.

٢) دهام محمد العزاوي وياسر علي إبراهيم، العراق ودول الجوار: قراءة في المواقف المتضاربة، عن كتاب: علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي للدولة (وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

٣) للمزيد ينظر: التقرير السياسي السنوي لسفارة جمهورية العراق في دمشق، وزارة الخارجية، سفرة جمهورية العراق في دمشق، ٢٠٠٩.

٤) لمزيد من التفاصيل حول القانون ينظر إلى: دنيا الوطن، النص الكامل لمشروع قانون أمريكي للإطاحة بالنظام السوري، صحيفة دنيا الوطن، غزة، ٢٠٠٥/٣/٩.

٥) صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٤٣٢)، ٢٠١٠/٣/١٧.

٦) رامي عاشور، العلاقات الأمريكية الروسية من الحرب الباردة إلى صراع النفوذ والقوة، رؤية الإخبارية، ٢٠١٦/٤/٢٨.

**الأنترنيت والمصادر الأجنبية:**

١) لقاء مكي، الدبلوماسية السورية وتعاملها مع غزو العراق وتداعياته، شبكة الجزيرة الإخبارية ٢٠٠٧، عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/2005/03/25

٢) عراق أحمد، الباب الدوار: لماذا تنسحب القوات الأمريكية من سوريا إلى العراق، صحيفة البيان، الإمارات، ٢٢/كانون الثاني/ ٢٠١٩، على الرابط:
https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-22-1.3466811

٣) محمود عثمان، ملامح إستراتيجية جو بايدن في سوريا(تحليل)، وكالة الأناضول، أنقره، بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar